ان الانتخابات يجب أن تجرى تحت اشراف دولي، وبعد الانسحاب الاسرائيلي، وأن تكون الانتخابات جزءاً من عملية سلام شاملة، وهذا ما اتفق عليه العرب... وهناك البديل الآخر، الذي طرحناه اكثر من مرة، وهو ما وافقت عليه الولايات المتحدة عندما وقّعت اتفاقية نيويورك الخاصة بناميبيا؛ وأعلنتُ، باسم اخواني في القيادة الفلسطينية، وباسم الشعب الفلسطيني، أننا نوافق على المثال الناميبي، وهو المثال الذي وافقت عليه الولايات المتحدة» (**الأهرام**، ١٣/٦/١٩٨٩). وذهب عرفات أبعد من ذلك حين طرح، في مؤتمر صحافي عقده في تونس، في ١٠/٦/١٩٨٩ ، بقوله: «أنا أتحدى اسرائيل. يريدون انتخابات؟ حسناً؛ ولتكن الانتخابات نفسها للجميع: الاسرائيليون والفلسطينيون، اليهود والمسلمون والمسيحيون. برلمان واحد وحكومة واحدة، فهل يوافقون؟» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٣، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ٧).

ونظراً الى الحساسية السياسية التي خلقتها فكرة الانتخابات، وتبني الولايات المتحدة الأميركية لها، «وضع السيد ياسر عرفات ضوابط على مستشاريه السياسيين، خاصة بما يتعلق بالحديث عن المشروع الاسرائيلي، الذي عرضه رئيس الوزراء، اسحق شامير، وطلب [عرفات] منهم عدم الادلاء بأي تصريح في هذا الشأن قبل عرضه عليه» (**القبس**، ١٦/٦/١٩٨٩).

وموقف مصر قريب من مواقف م.ت.ف. من مسألة اجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبالاضافة الى ما أسلفناه حول ايفاد غالي الى اسرائيل، قال الرئيس مبارك: «ان مصر مع الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، ومع الاقتراح؛ ولكن هناك عدة تساؤلات لا بد أن تتضح أولاً، ولا بد أن يكون الخط واضحاً» (**المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٨٩). أمّا الأردن، فقد قال الملك حسين، في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال»: «ان المقترحات الاسرائيلية القاضية باجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين غامضة الى درجة لا يمكن أخذها جدياً... [و] الحكومة الاسرائيلية لم توضح من هم الفلسطينيون الذين سيسمح لهم بالاقتراع[؟] وما هو الدور الذي سيلعبه الممثلون المنتخبون[؟]... [و] ان الاسرائيليين سيخطئون اذا اعتبروا الانتخابات وسيلة لتطوير قيادة منفصلة عن منظمة التحرير الفلسطينية؛ فذلك لن يحصل أبداً، لأن الفلسطينيين على علم تامّ بالمحاولات الرامية الى تقسيمهم» (**الحياة**، ٢٩/٦/١٩٨٩).

وفي مقابلة مع وزير اعلام دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ أحمد بن حامد، قال أن «القرار الصادر عن القمة بشأن الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان متجاوباً مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية... الذي رفض اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال وتحت اشرافه. وأعتقد بأن موقف منظمة التحرير الفلسطينية هو الموقف الحاكم في هذا المجال... أمّا الدور العربي، في هذا المجال، فهو توفير الدعم وأسباب الصمود لأبناء الشعب الفلسطيني حتى يتمكنوا من الاستمرار في رفضهم لمشروع الانتخابات المشبوه، وكذلك تقديم الدعم المعنوي، من خلال الاتصالات التي تجريها الدول العربية مع الدول الاجنبية، والعمل على فضح المخطط الاسرائيلي وشرح مختلف أبعاده. ولعل تكليف الملك الحسن الثاني بمهمة اجراء اتصالات مع عدد من الدول الأجنبية حول قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي يقع في اطار الدعم للموقف الفلسطيني» («من مقابلة مع أحمد بن حامد»، **مصدر سبق ذكره**).

والمحصلة ان الموقف العربي لا يرقى الى المستوى المطلوب الذي تقتضيه سخونة الأحداث. ورأى سياسي فلسطيني، أن «أصعب القرارات السياسية هي قراءة المواقف العربية في المرحلة المقبلة، بسبب ارتباط هذه المواقف بتشابكات من خلال الدخول في قضايا معقدة وصعبة...[و] بناء على ما ورد في قمة الدار البيضاء، يمكن التوصل الى النتائج التالية: ستؤدي المصالحات العربية بين سوريا ومصر، وبين سوريا وفلسطين، وبين مصر وليبيا، الى انتهاج المواقف التالية:

«١ ـ تفاهم سوري ـ مصري ـ اردني ـ فلسطيني على شكل الحل السياسي الذي يرضي منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا بشكل أساسي حول القضية الفلسطينية.

« ٢ ـ تفاهم سوري ـ فلسطيني على شكل